أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر
–دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية للفترة (2000–2020) –

Corona virus pandemic impact on the path on Algeria sustainable development -Analytical study of statistical indicators for the period (2000-2020) -

د. يسلي تنهينان[1]

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

yesli.tynhinane@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 31 /2021/07 تاريخ القبول: 30 /2021/09 تاريخ النشر: 10 /2021/11

ملخص:

حاولت الجزائر من خلال التنمية المستدامة تحقيق الرقي للمجتمع في مختلف أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية عن طريق مجموعة من البرامج التنموية التي امتدت من سنة 2000 إلى 2019. وللوقوف على الواقع التنموي في الجزائر وأثر السياسات التنموية المنتهجة قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بدراسة تحليلية لمؤشراتها الأساسية كدلالة على نجاعة هذه السياسات حيث أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة ونجاحها في تحقيق بعض الموازنات الاقتصادية، إلا أن تعرض البلاد لأخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية بتسمية فيروس كورونا (covid-19)، خلف أثار اقتصادية سلبية أثرت على توزيع الموازين، وهو ما اهتمت به هذه الدراسة مع تسليط الضوء على الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الجزائر من أجل تخطى هذا الصعاب استنادا إلى بعض الإحصاءات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: واقع التنمية المستدامة، السياسات التنموية، جائحة كورونا، مؤشرات التنمية.

Abstract:

Through sustainable development, Algeria tried to achieve the advancement of society in its various economic, social and environmental dimensions through a set of development programs that extended from the year 2000 to 2019. In order to find out the developmental reality in Algeria and the impact of the adopted development policies, we conducted through this research paper an analytical study of its main indicators to indicate and find out the efficacy of these policies, since despite the efforts made by the state and its success in achieving some economic budgets and improvements, the country was exposed to the most dangerous pandemic invasion known to mankind by the name of the Corona virus (covid-19),Which left negative economic effects that affected the distribution of scales, in which is what this study is focused on, passing through the precautionary measures taken by Algeria to overcome these difficulties, based on some available statistics.

Key words: *reality of sustainable development, development policy, corona virus, development indicators.*

1- **المؤلف المرسل: يسلي تنهينان،** yesli.tynhinane@univ-alger3.dz

مقدمة:

يضم مفهوم التنمية المستدامة مجالا واسعا من ناحية القضايا التي تدرسها إلا أن القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تتمتع بالأولوية من خلال بحث دول العالم على تحقيق نموها بوضع استراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، الأمر الذي حاولت الجزائر القيام به عبر اعتمادها على عدة برامج تنموية خلال الفترة (2000 – 2019) بهدف تحقيق مجموعة من الموازنات الضرورية للوطن التي قامت الأمم المتحدة بترجمتها في صورة مؤشرات تدل على مستوى التطور في التنمية المستدامة، وفي طريق سلكها هذه التنمية واجهت الجزائر عدة صعوبات آخرها الحراك الشعبي والأزمة الصحية العالمية لتفشي فيروس كورونا (COVID) الذي يعتبر أخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية أدى إلى انتشار حالة هلع وخوف، تاركة أثار اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية.

سوف نحاول في هذه الورقة البحثية بدراسة مسار التنمية المستدامة في الجزائر مرورا بالسياسات المنتهجة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها اعتمادا على بعض المؤشرات الاحصائية، مع الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا عليها من خلال الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحسين مؤشرات التنمية المستدامة من خلال برامجها التنموية؟ وما أثر جائحة كورونا على مسارها التنموي؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي جهود الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما أثر السياسات التنموية للدولة الجزائرية على التنمية المستدامة؟
- ماهي تداعيات جائحة كورونا على التنمية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- بدلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة في وضع مجموعة من السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وسلك طريق النمو.
- رغم التحديات التي واجهت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة غير أنها تمكنت من تحقيق مجموعة من الموازنات جراء تطبيقها سياسات اقتصاديا، اجتماعيا وبيئية.
- نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري لإيرادات المحروقات، يمكن أن تسبب جائحة كورونا تضررا للقطاع الاقتصادي، وإضافة إلى ذلك قد تتسبب في تداعيات اجتماعية تضر بمؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم جهود الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة وهل مكنت هذه الجهود من تحقيق النتائج المرجوة، من خلال دراسة تحليلية لمؤشراتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كما تضمنت دراسة لتداعيات جائحة كورونا وكيفية السيطرة على الوضع الحرج الذي تمر بها الجزائر في هذه الأزمة الصحية مع الوقوف على الإجراءات الاحترازية التي تبنتها من أجل القضاء على الوباء.

منهجية الدراسة

انتهج البحث الطابع الوصفي والتحليلي لقراءة المؤشرات الإحصائية للتنمية المستدامة، ووصف حالة الجزائر خلال فترة الأزمة الصحية مع عرض الأثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا.

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة عن الأسئلة الفرعية، وكي نحقق الأهداف المسطرة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة كالتالي:

المحور الأول: مضمون برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

المحور الثاني: تحليل المؤشرات الإحصائية للتنمية المستدامة في الجزائر

المحور الثالث: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: مضمون برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

ويقصد بها أهم البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1999 حيث كانت الجزائر تحت حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهذه السياسات متمثلة أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي، يليه البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، وفي الأخير برنامج التنمية الخماسي وكانت هذه البرامج بمثابة نقطة انطلاق لتجسيد دولة جديدة بالتالي سوف نقوم بتتبع هذه السياسات وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر.

1–برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

حيث امتد هذا البرنامج على الفترة 2001–2004 الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دج وقد تم التركيز في هذه السياسة على التنمية المحلية وإنجاز الأشغال العمومية الكبرى وكذلك على التنمية البشرية معتمدا في ذلك على عائدات البترول لتلبية الطلب الإجمالي وخلق مناصب شغل، والاستثمار في البنى التحتية الأساسية. وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	دعم الإصلاحات	الفلاحة والصيد البحري	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية	الإجمالي
القيمة المخصصة	47	65	113	210	90	525
النسبة %	8.95	12.38	21.52	40.00	17.14	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، 2001، ص87.

ولضمان سيرورة هذا البرنامج لقد تم وضع مجموعة من الأهداف[1] التالية:

- احترام العمليات في طور الإنجاز.
- إعادة اعتبار وصيانة البنى التحتية.
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز خاصة الوطنية منها.
- إنجاز العمليات الجديدة المستجيبة للأهداف البرامج.

2–البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

جاء هذا البرنامج من أجل تكملة البرنامج الأول للإنعاش الاقتصادي حيث خصص له رصيد مالي يقدر ب 4202.7 مليار دج وهذا في إطار استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر في بداية 2001 حيث ركز هذا البرنامج على نفس المبادئ السابقة من خلال الاستثمار في التنمية المحلية والتنمية البشرية ومنح الأولوية لتحسين مستوى المعيشة عن طريق مكافحة البطالة، السكن، توفير الخدمات العمومية وتطويرها كإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي...إلخ.

والجدول الموالي (الجدول رقم (02)) يوضح طريقة توزيع الغلاف المالي على مختلف القطاعات:

الجدول رقم (02): مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	تحسين ظروف معيشة السكان	تطور المنشآت الأساسية	دعم التنمية الاقتصادية	تطور الخدمات العمومية	تطوير تكنولوجيا الإتصال	الإجمالي
القيمة المخصصة	1908.5	1703.1	337.2	203.9	50	4202.7
النسبة %	45.5	40.5	8	4.8	1.1	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، أفريل 2015، ص6.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع وذلك من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع من بينها مشروع الطريق السيار شرق–غرب على مسافة 1200كلم، مشروع تجديد السكة الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية ...إلخ.[2]

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه (الجدول رقم (02)) نستنتج أن الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تمثلت في:

- تطوير البنى التحتية.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.
- محاولة تحديث الاقتصاد خاصة تكنولوجية الإعلام والاتصال.

3–توطيد النمو الاقتصادي: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):

انعقد هذا البرنامج في 24 ماي 2010 ليمتد على الفترة الزمنية 2010–2014 والذي جاء ضمن إعادة بناء الوطن، وتم تسخير له غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دج بهدف تكملة المشاريع الكبرى التي تم البدء فيها مع تحقيق المشاريع الجديدة. كما خصص لهذا البرنامج أكثر من 40% من مصادر للتنمية البشرية كالصحة والسكن، التعليم والتربية، العمل، وخصص كذلك ما يقارب 40% للتنمية المحلية كالهياكل القاعدية منها النقل، الأشغال العمومية، البيئة والتهيئة العمرانية، الجماعات المحلية والعدالة وأهتم بتنمية الاقتصاد الوطني من خلال الفلاحة والري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلخ

الجدول رقم (03): مضمون المخطط الخماسي (2010–2014) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات الإنتاجية	القيمة المخصصة	النسبة %
الفلاحة والري	2000	9.42
التجارة	39	0.18
البيئة والتهيئة العمرانية	500	2.35
النقل	2816	13.27
الأشغال العمومية	3100	14.61
الصيد البحري والموارد المائية	308.2	1.45
الطاقة والمناجم	350	1.64
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات	150	0.70
القطاعات غير إنتاجية	القيمة المخصصة	النسبة %

القطاع الداخلي	895	4.21
التربية الوطنية	852	4.01
التعليم العالي	868	4.09
الصحة والسكن	219	1.03
البحث العلمي	100	0.47
الشباب والرياضة	1130	5.32
الاتصال، الثقافة والشؤون الدينية	322	1.51
التعليم والتكوين المهني	200	0.94
السكن والعمران	3700	17.44
قطاع العدالة	379	1.78
قطاع المجاهدين	19	0.08
قطاع العمل والضمان الاجتماعي	40	0.18

Source: www.Premier-ministre.gov.dz**, le plan quinquennal 2010-2014**

من خلال الجدول أعلاه (الجدول رقم (03)) يمكن تلخيص مجموعة من الأهداف التالية:

- تقليص البطالة إلى أقل من 10%.
- إدماج حاملي الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المهني.
- دعم تأسيسي للمؤسسات الصغيرة.

4–النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو (2016–2030)

تم المصادقة على هذا البرنامج في 26 جويلية 2016 وهو عبارة عن حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، ويمتد على فترة 2016-2019، والذي يقوم على تنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030 من جهة، ومن جهة أخرى يقوم على سياسة الموازنة من خلال تحقيق الأهداف[3] التالية:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات.
- تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ويمر هذا النموذج بثلاثة مراحل أساسية وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): المراحل الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر

الفترة	المرحلة	الهدف
2016-2019	مرحلة الإقلاع	تطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة
2020-2025	المرحلة الانتقالية	تسمح بتثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر
2026-2030	مرحلة الاستقرار	تتحقق فيه توازنات الاقتصاد الوطني

المصدر: من إعداد الباحثة

المحور الثاني: تحليل المؤشرات الإحصائية للتنمية المستدامة في الجزائر

نريد في هذا المقام محاولة القيام بتقييم موضوعي لما حققته استراتيجية التنمية من خلال البرامج السابقة الذكر والمعتمدة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2014) و (2016-2019) وأثرها على تحقيق أهداف التنمية المسطرة، وهذا من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الإحصائية ودلالتها في كل أبعادها الاقتصادية البشرية...إلخ.

1-مؤشرات التنمية الاقتصادية

تقاس التنمية المستدامة بهدف تحديد مدى تطور الوطن واستقراره ومن بين الأبعاد التي تدرسها البعد الاقتصادي، حيث تتعدد مؤشرات التنمية الاقتصادية الدالة على التنمية غير أنها تهدف كلها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر مع كفاءة رأس المال وإشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الاقتصادية. سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية للجزائر.

أ. مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

يكتسي هذا المؤشر أهمية كبيرة بحيث أنه بالإضافة إلى إبراز التقدم من ناحية مستوى التنمية الاقتصادية فهو كذلك يبرز التقدم من ناحية التنمية البشرية والاجتماعية للمجتمع. وفي الجزائر عرف هذا المؤشر ارتفاعا خلال الفترة 2000-2008 ليبلغ في قيمته 4912 دولار ليعود في الانخفاض في سنة 2009 والذي كان سببه انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية الذي قدر ب 62.35 دولار مقابل 74.66 دولار سنة 2008.

ليعود المؤشر في حالة الارتفاع ويستقر خلال الفترة 2011-2014 في حدود 5491 دولار الذي يعود لاستقرار النسبي لسعر برميل البترول. إلا أنه وبعد تراجع أسعار البترول في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2020 قيمة 42.59 دولار للبرميل الأمر الذي فقدت الجزائر مداخيل مهمة انعكست سلبا على هذا المؤشر.

الشكل رقم (01): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: دولار)

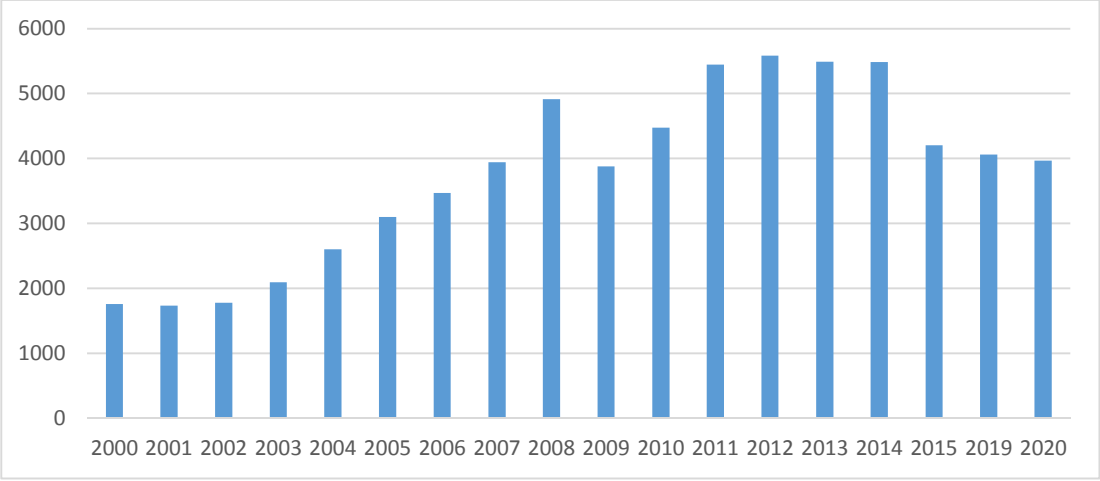

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ب. مؤشر التضخم

يعبر هذا المؤشر على مستوى استقرار البلاد وتوازن الاقتصاد الكلي للبلد، فأي خلل في هذا المؤشر قد يعرقل جهود التنمية الاقتصادية. عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 تذبذبات هذا المؤشر وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): معدلات نمو التضخم في الجزائر للفترة 2000–2020 (الوحدة: نسبة مئوية %)

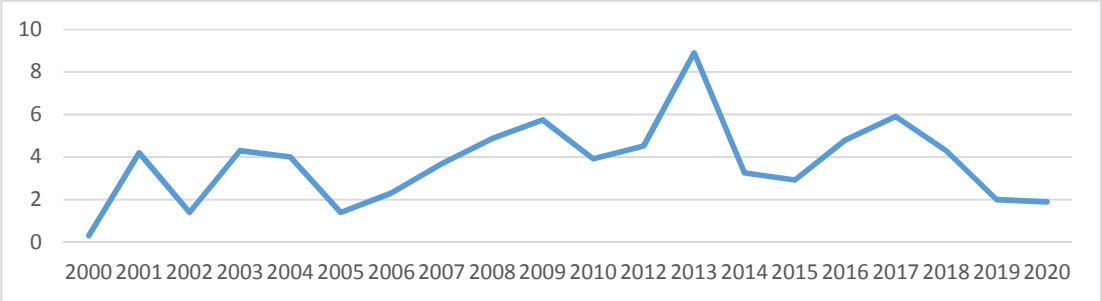

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ تذبذب مستوى التضخم خلال الفترة حيث سجلت ارتفاع محسوس سنة 2009 و2017 الذي قدر بنسبة 5.74 % و5.9 % على التوالي ليعود في الانخفاض سنة 2020 الذي قدر بنسبة 0.3 % سنة 2000.

ج. نسبة الديون الخارجية على إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البلد على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، وكذلك الأثر الذي سينجر منه على المستقبل، وبالنسبة للجزائر يمكن القول أن السياسات المتبعة من أجل تخفيض المديونية الخارجية أعطت نتائج جد مرضية حيث أنها بعد ما كانت تقدر ب 46.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2000 أصبحت تتراوح في 1.06 % سنة 2018 بالتالي يمكن القول أن تراجع المديونية الخارجية عزز من المكانة الائتمانية الجيدة للجزائر وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور نسبة الديون الخارجية على إجمالي الناتج المحلي (الوحدة: نسبة مئوية %)

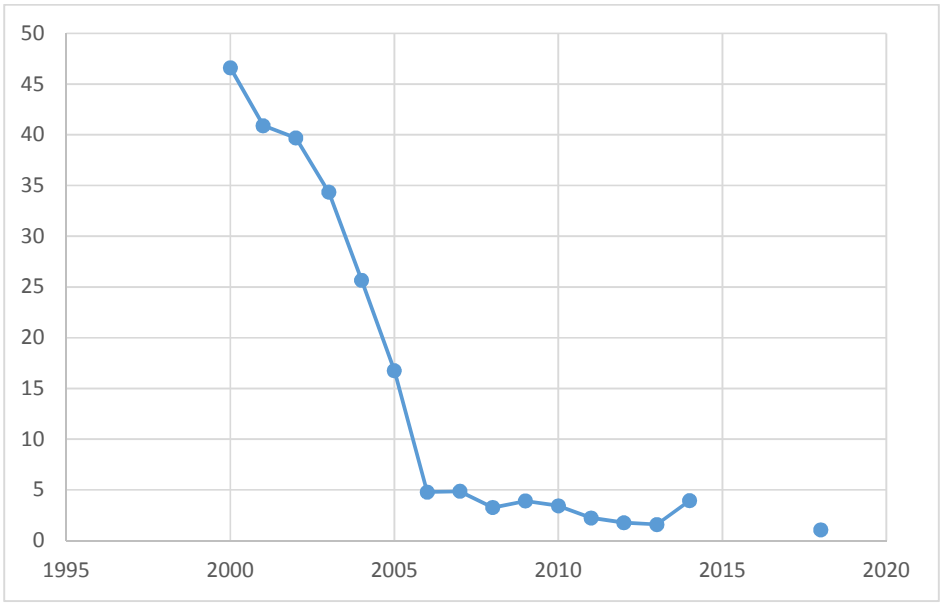

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يمكن القول أن السياسات المنتهجة من أجل التخلص من المديونية الخارجية كانت جد إيجابية خاصة وأن الجزائر كانت تباشر في الدفع المسبق لديونها الخارجية أي قبل حلول ميعاد التسديد، كما يفسر ذلك بأن المشاريع والاستثمارات التي أطلقتها الجزائر كانت ممولة 100% من تراكم ادخارها الإجمالي واحتياطاتها النقدية. حيث الشكل التالي يوضح تطور إجمالي الادخار لها:

الشكل رقم (04): تطور إجمالي الادخار الوطني خلال الفترة (2000–2014) (الوحدة: مليار دج)

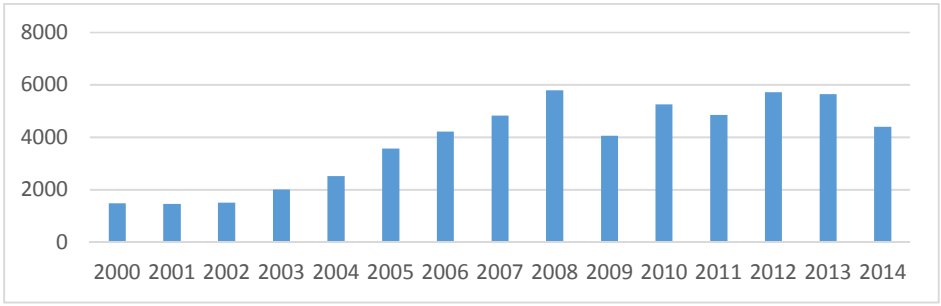

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

د. مؤشر الميزان التجاري

عرف رصيد الميزان التجاري في الجزائر تحسنا خلال الفترة 2005-2008 لينخفض بصفة حادة سنة 2009 متأثرا بانخفاض سعر البترول في هذه السنة ليتحسن خلال السنتين 2010 و2011 ليعود في حالة الركود أين سجل قيمة سالبة قدرة ب 10332 – ناتج عن تراجع الصادرات بنسبة 7 % وارتفاع الواردات التي حققت نمو قدره 8.52% وهذه التغيرات سببت في انخفاض الميزان التجاري.

الشكل رقم (05): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005–2015 (الوحدة: مليون دج)

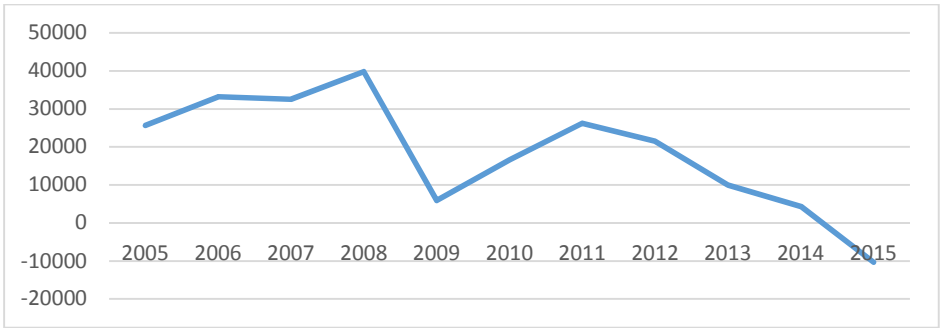

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

هـ. مؤشر البطالة

بغرض توضيح تطور معدلات البطالة في الجزائر نقدم الشكل الموالي الذي يعرض نسب البطالة خلال الفترة 2000-2019:

الشكل رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2019 (الوحدة: نسبة مئوية %)

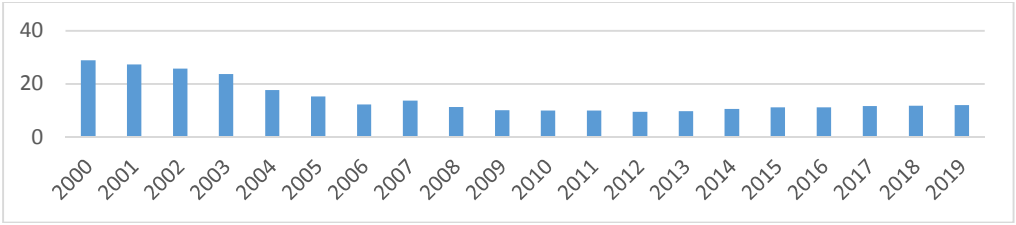

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مستويات البطالة عرفت استقرار نسبي ما بين 2009-2014 في حدود 10% لتبلغ قيمته 12.05 % سنة 2019.

2–مؤشرات التنمية الاجتماعية

يهتم هذا النوع من المؤشرات بالمستوى المعيشي للفرد وتوفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية له كالتعليم، الصحة، العمل، النقل وغيرها من العوامل ذات الصلة بالتنمية البشرية وذلك من خلال دراسة تطور النمو السكاني وربطها بمستوى الأداء ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ. مؤشر تطور عدد السكان

يعتبر النمو السكاني من أحد العناصر التي يمكنها أن تأثر في الاستدامة الطويلة الأجل، حيث النمو السريع لعدد السكان خاصة الغير متوقع قد يمثل ضغطا إضافيا على الدولة وقدراتها على تلبية الحاجات المتعددة للسكان وفي الجزائر نلاحظ ارتفاع عدد السكان تدريجيا إلى أن يبلغ 43.9 مليون نسمة سنة 2020 وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور عدد السكان في الجزائر (الوحدة: مليون نسمة)

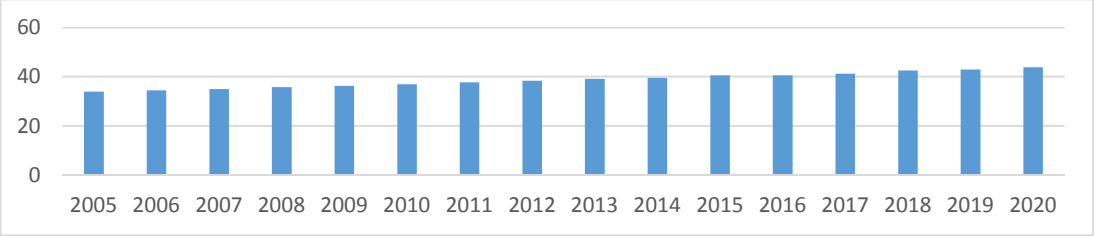

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ب. مؤشر الصحة

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات الاجتماعية لارتباطه بصحة المواطن والمقصود منه هو قدرة الدولة على التكفل بقطاع الصحة وتنميته لصالح المجتمع، فبالنسبة للجزائر قامت بوضع سياسات وبرامج صحية تهدف لمكافحة الأمراض المتنقلة الأكثر انتشار بين السكان من خلال إصدار حزمة من القرارات السياسية وأهمها قرار إلزامية التلقيحات ومجانيتها، مع الاعتماد على الطب المجاني. والجدول الموالي يبين السياسات المنتهجة بالنسبة لقطاع الصحة:

الجدول رقم (05): تطور عدد الهياكل الصحية في الجزائر ما بين 2013–2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسات استشفائية عامة	194	196	200	200	205
مؤسسات استشفائية	5	5	9	9	9
مراكز استشفائية جامعي	14	14	15	15	15
مؤسسة استشفائية جامعية	1	1	1	1	1
مؤسسة الاستشفاء المتخصصة	68	71	75	75	77
المؤسسات الاستشفائية الجوارية	271	271	271	273	273
عيادات متعددة الخدمات	1615	1637	1659	1684	1685
قاعات العلاج	5634	5726	5762	5875	5909
دور الولادة العمومية	412	416	415	416	416

المصدر: نور الدين جاب الله، مقال بعنوان: التنمية المستدامة ودورها في دعم التنمية المستدامة والتقليل من البطالة، مجلة العلوم التجارية، 2020، ص273

نلاحظ أن الجزائر كرست مجهوداتها لبناء المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن لتوفير التغطية الصحية خاصة المناطق المحرومة مع زيادة نسبة الإنفاق على قطاع الصحة وهذا ما يبينه الجدول السابق (الجدول رقم (05)).

ج. مؤشر التعليم

مؤشر التعليم هو كذلك عامل أساسي وفعال في قياس التنمية المستدامة حيث يعتبر الركيزة الأساسية والأولى لمبدأ التنمية والنهوض بالمجتمع حيث قامت الجزائر بإدخال إصلاحات إلزامية على ثلاثة أنماط من التعليم وهي: مرحلة التربية، التعليم العالي، مرحلة التكوين المهني وهذا ما يبينه الاحصائيات التالية:

الشكل رقم (08): تطور عدد الهياكل التربوية خلال الفترة 2013–2019

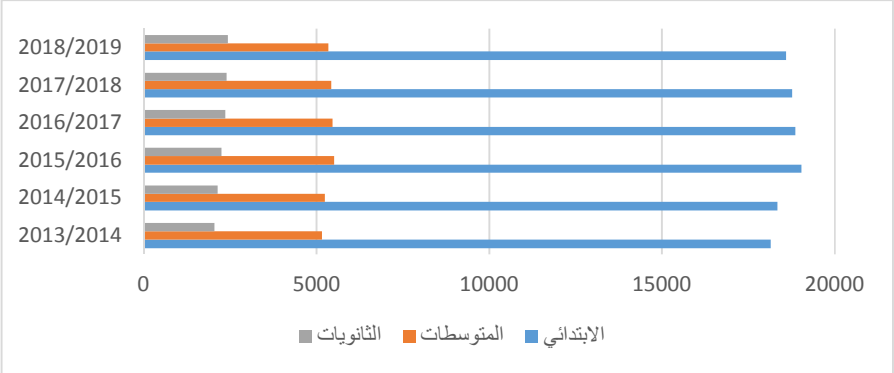

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ ارتفاع طفيف في عدد الهياكل التربوية في المسارات الثلاثة حيث انتقل من 25345 مؤسسة سنة 2013 إلى 26360 مؤسسة سنة 2018 أي زيادة قدرها 4% أين احتلت الثانويات فيها أكبر نسبة من الزيادة قدرت ب 19%.

الشكل رقم (09): تطور نسبة الانفاق على التعليم العالي إلى الناتج الداخلي الخام (الوحدة: نسبة مئوية %)

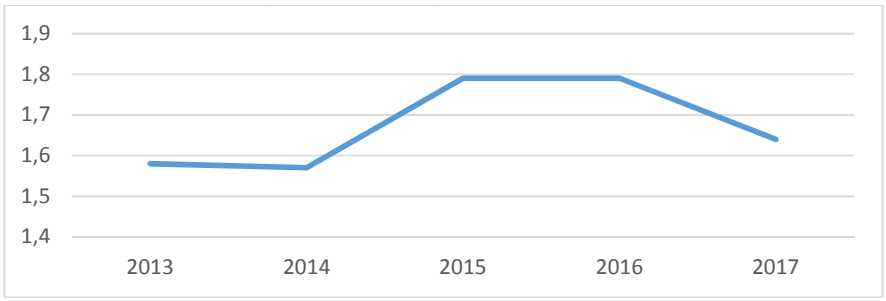

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات قوانين المالية 2013،2014،2015،2016،2017

من خلال الشكل أعلاه (الشكل رقم (09)) يمكن القول أن الدولة الجزائرية خصصت ميزانية للتعليم وحاولت تطويرها وهو ما يتبين في نسبة الارتفاع في الانفاق على التعليم العالي خلال السنتين 2015–2016 رغم أنها سجلت انخفاض في سنة 2017 إلا أنها تبقى نسب مرتفعة بالمقارنة بالسنوات الماضية.

أما فيما يخص جانب التكوين المهني سجلت الجزائر ارتفاع في عدد الهياكل التكوينية خلال الفترة 2013–2017 وذلك في كل من مراكز التكوين ومعاهد التعليم المهني كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): عدد هياكل التكوين المهني خلال الفترة 2013–2017

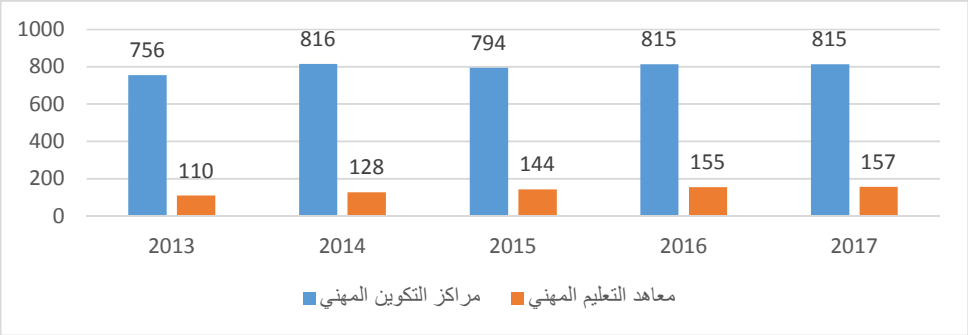

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

د. مؤشر التشغيل

يقيس هذا المؤشر نسبة التشغيل ومدى تحسين فرص الشغل لدى الفرد في الجزائر حيث لوحظ ارتفاع في نسبة التشغيل للسنوات الأخيرة فقدرت ب 37.1 % سنة 2015 مقابل نسبة 34.7 % سنة 2005 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): تطور معدل التشغيل للفترة 2005–2015 (الوحدة: نسبة مئوية %)

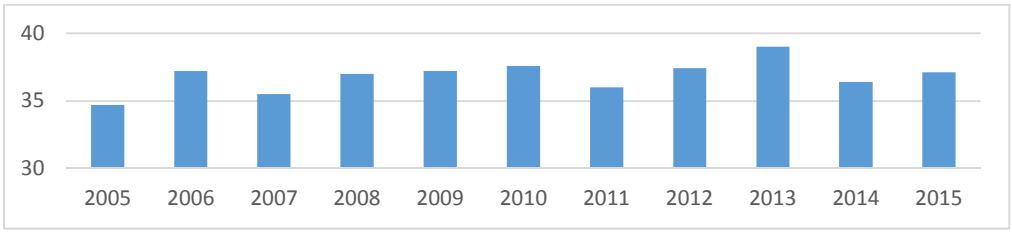

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يمكن تفسير النتائج الإيجابية في معدل التشغيل بسبب انطلاق المشاريع التنموية الاقتصادية التي كانت دافعا أساسيا في ارتفاع نسبة العمالة في الجزائر.

هـ. مؤشر الفقر

يقاس هذا المؤشر بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا أي ما يعادل 200 دج يوميا[4] وتقوم الجزائر بتطبيق سياسات للقضاء على الفقر من خلال توفير الأمن الغذائي، حماية اجتماعية ملائمة وتغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء ...إلخ وتبين انخفاض نسبة الفقر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال الإحصائيات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 (الوحدة: نسبة مئوية %)

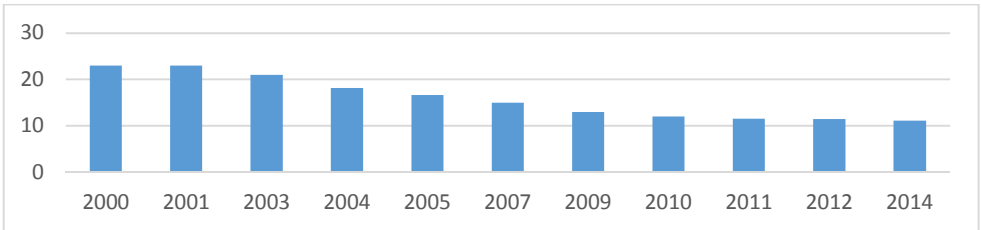

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

3–مؤشرات التنمية البيئية

اعتمدت الجزائر في سياستها لتحقيق التنمية البيئية على وضع مجموعة من القوانين لتأطير العمل البيئي داخل الدولة وتجسدت من خلال مجموعة من المؤشرات وسوف نتطرق إلى أهمها وهي:

أ. مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر

وهي عبارة عن الانبعاثات التي تنتج نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها البشر ويقاس هذا المؤشر لمعرفة حصة الفرد من هذه الانبعاثات باعتبارها ملوثة للطبيعة والمناخ، حيث لوحظ أن في أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاع كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير المناخ. وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الفترة ما بين (2000–2015) (الوحدة: ك طن)

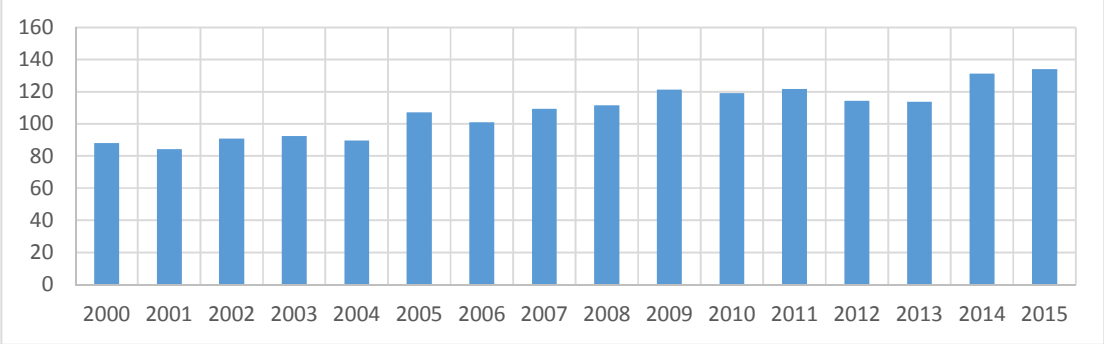

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للشكل موجب ويدل على ارتفاع كمية انبعاثات الغاز في السنوات الأخيرة الأمر الذي يدفع بنا البحث عن نصيب الفرد من هذه الانبعاثات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (الوحدة: الطن المتري)

السنة	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
نصيب الفرد من غاز ثاني أكسيد الكربون	3	3	3	3	3	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المنشورة على الرابط التالي: www.worldbank.org/ibrd

من خلال الشكل أعلاه (الشكل رقم (13)) نلاحظ أنه رغم ارتفاع نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلا أن متوسط نصيب الفرد منه يبقى مستقرا خلال السنوات الأخيرة وهو في حدود 3 طن المتري للفرد.

ب. مؤشر مساحة الغابات (كيلومتر مربع)

يعبر هذا المؤشر عن المساحات الخضراء التي تلعب دورا إيكولوجيا مهما في المناخ وذلك من خلال المناطق الغابية والمزروعة والمراعي، باعتباره يوفر موارد مهمة للمجتمعات وفرص عمل زيادة على ذلك التنوع البيولوجي. والشكل الموالي يظهر تطور نسبة المساحات المخصصة للغابات في الجزائر:

الشكل رقم (14): مساحة الغابات في الجزائر (الوحدة: كيلومتر مربع)

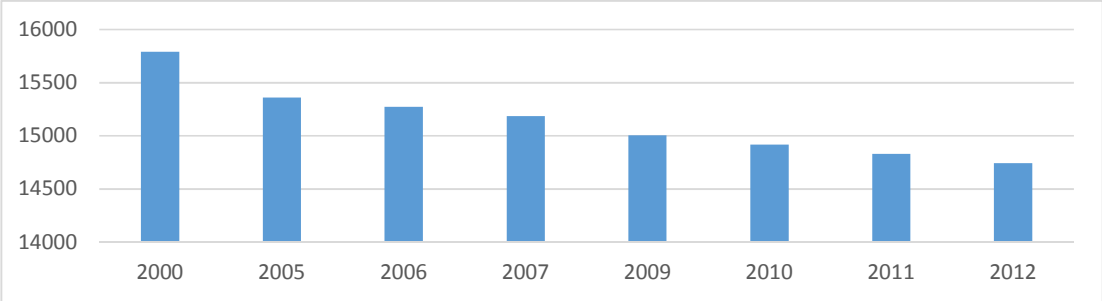

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المنشورة على الرابط التالي: www.worldbank.org/ibrd

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه (الشكل رقم (14)) انخفاض مستمر لنسبة مساحة الغابات في الجزائر وهذا راجع للاستغلال الغير عقلاني لهذا المورد.

ج. مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية

يمثل هذا المؤشر مجموع المساحات المحمية من الأنظمة الإيكولوجية للأراضي كنسبة من مجموع الأنظمة الإيكولوجية للأراضي والمياه الداخلية واستخدامها كمنتزهات ومعالم طبيعية ومحميات طبيعية[5]. الجدول التالي يوضح نسبة المناطق المحمية بالجزائر:

الجدول رقم (07): المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر (الوحدة: نسبة %)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
المناطق المحمية	6	6	6	6	6	6	7	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المنشورة على الرابط التالي: www.worldbank.org/ibrd

بالنسبة للجزائر تعتبر المناطق البرية والبحرية المحمية نسبة ثابتة نوعا ما خلال السنوات وتعتبر ضعيفة غير كافية لا بد البحث في كيفية تطوير هذا المجال لصالح البيئة.

د. مؤشر الحصول على المياه المأمونة:

يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الحاصلون على المياه المأمونة في الجزائر أي المياه الصالحة للشرب في مسكنهم أو على قرب من مسكنهم، وذلك لتفادي خطر الإصابة بالأمراض والأوبئة التي غالبا ما تنتج من المياه الملوثة. وفي الجزائر عرف هذا المؤشر انخفاض وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): السكان الحاصلون على مياه مأمونة في الجزائر (الوحدة: نسبة %)

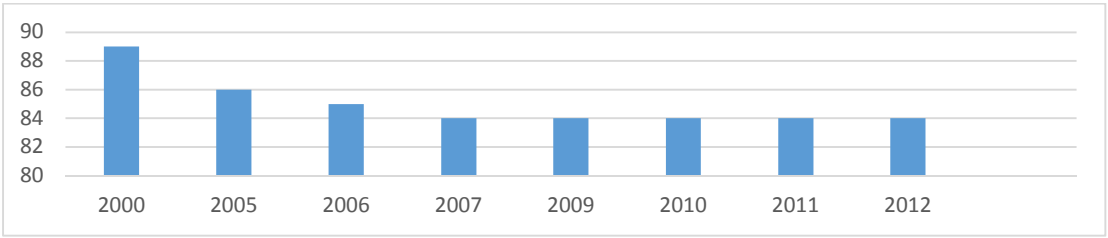

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المنشورة على الرابط التالي: www.worldbank.org/ibrd

المحور الثالث: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

لقد سجلت الجزائر أول حالة لمصاب بفيروس كورونا في 25 فيفري 2020 لمواطن إيطالي الجنسية الذي تم ترحيله بعد تطبيق الحجر الصحي، ليتم فيما بعد الكشف عن حالات أخرى مصابة بفيروس كورونا لينتشر بسرعة كبيرة في معظم الولايات، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 43403 حالة من بينها 1483 وفاة و30436 حالة تعافي[6]. لتنطلق الجزائر في اتخاذ الإجراءات الوقائية وتطبيق الحجر الصحي على التراب الوطني الأمر الذي تسبب في أثار سلبية وتكاليف باهظة في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعة والنقل، الخدمات، التجارة. وللوقوف على حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد الجزائري جراء جائحة كورونا والاطلاع على الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة قمنا بتلخيصها كما يلي:

1. أثر جائحة كورونا على النمو في الجزائر

بعد أن نجحت الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار والنتائج الإيجابية لسياساتها التنموية الذي كان واضحا في تحسن مؤشرات التنمية المستدامة التي تم التطرق لها قبل هذا إلا أنها عرفت نوع من الركود الذي امتد لفترة 2019 بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع وغير السلطة وكأن ذلك كان غير كافي حتى تتعرض إلى انهيار أشد من ذلك بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم متسببا في انخفاض سعر برميل النفط الذي وصل إلى حدود 25 دولارا في 18 مارس 2020 والذي غير الموازين في الجزائر. فحسب ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2020 فسوف يصبح سعر النفط 30 دولارا للبرميل وبالرغم من انخفاض كل من الاستهلاك العام 1.6- % والاستثمار العام 9.7- % إلا أن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16.3 % من إجمالي الناتج المحلي الذي سينخفض بدوره حسب توقعات الصندوق النقد الدولي ب 5.2- %.

وقدرت وزارة الطاقة والمناجم خسائر شركات الطاقة الوطنية ب 125 مليار دج بسبب تداعيات وباء كورونا راجع لانهيار أسعار النفط للسداسي الأول لسنة 2020 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (12): الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (سبتمبر 2019 – أوت 2020) (الوحدة: دولار للبرميل الشهري)

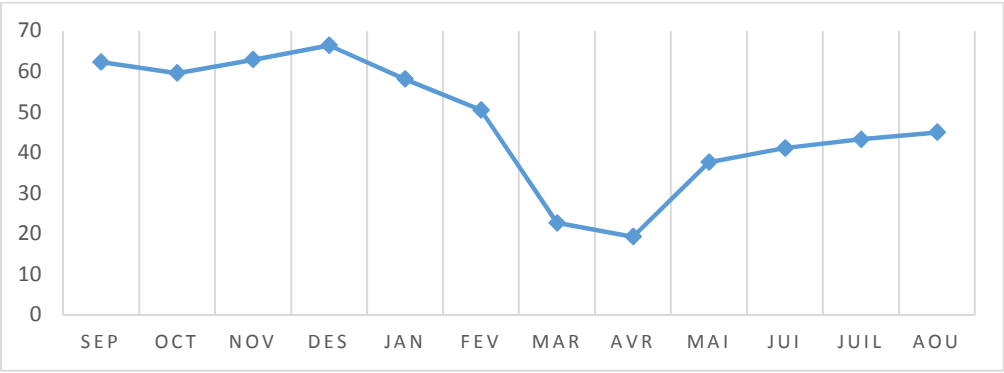

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الموقع الرسمي:

http://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data

كما هو معروف تعتمد الجزائر على مداخيلها من العملة الصعبة وصادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% وأن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد على 50% من الجباية البترولية وباعتبار أن أهم زبائنها في العالم (إسبانيا وإيطالية) هما الدول أكثر تضررا من هذا الفيروس أدى إلى تراجع الطلب وتعطل الدفع مما أدى لتراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات وق قدرت الخسائر في قطاع الطاقة فيما يلي:

- سوناطراك: 247 مليون ما بين 15 مارس و31 ماي من جراء تداعيات الوباء.

- سونلغاز: انخفاض في رقم الأعمال ب 6.5 مليار دج.
- نفطال: خسارة 20 مليار دج ما بين 1 مارس وأوت.

وعليه يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تسريع وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال السنتين 2021 و2022.

إضافة إلى ما سبق تتجه الجزائر نحو التفكير في بدء عمليات التلقيح خلال النصف الثاني لسنة 2021، الأمر الذي سيساهم في التوجه نحو دعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية. الأمر الذي تحرص على تحقيقه من أجل توقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة حوالي 4%خلال السنتين 2021 و2022.

2. أثر جائحة كورونا على مؤشرات التنمية الاقتصادية:

بالنسبة لمؤشرات التنمية الاقتصادية التي سجلتها الجزائر في هذه المرحلة تلخصت كالتالي:

فيما يخص عجز الميزانية الذي وصل 19.97 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 بعد أن كان 9.32 % في سنة 2019، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز في 2021 إلى 15.03%. وبالنسبة لقطاع الشغل الذي هو الآخر تأثر من هذه الأزمة بسبب تدابير احتواء جائحة كورونا مثل تقيد الحركة والتجمعات فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى 15.1 % وإلى جانب المستوى المرتفع لعدم اليقين الاقتصادي الذي سيثبط الاستهلاك الخاص والاستثمار وانخفاض الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية خاصة مع انقطاع الإمدادات من الصين وأوروبا نتيجة تفشي فيروس كورونا التي تمثل 80 % من الواردات الجزائرية قد تسبب في تأخير وزيادة أسعار الواردات والشكل الموالي يوضح التوقعات المنتظرة بالنسبة لأهم ثلاثة مؤشرات اقتصادية:

الشكل رقم (13): توقعات النمو المحلي الإجمالي والبطالة رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2019–2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

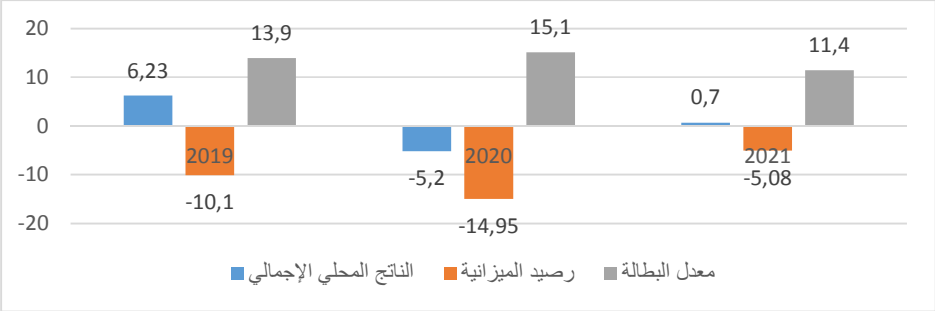

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات

June 2020 Statista Country Report, Algeria, COVID-19 economic impact

من خلال ما سبق قامت الجزائر بوضع مجموعة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوى ومتنوع من خلال وضع قانون المالية العام لسنة 2021 الذي يتضمن ما يلي:

- إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي (من إلزامية الشراكة مع طرف محلي).
- تشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (إعفاء دائم للضريبة على الدخل الإجمالي).
- منح مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال.
- تشجيع الشركات على إدراج أسهمهما في البورصة (إعفاء ضريبة الشركات لمدة 5 سنوات)

كما تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10% أي 8113 مليار دينار جزائري، وقدرت الإيرادات ب 5413 مليار دينار جزائري، بالتالي من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار جزائري.

وعليه تم تلخيص الإصلاحات المالية المعتمدة من طرف الدولة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الإصلاحات المالية المعتمدة من طرف الجزائر لسنة 2021

إصلاحات الإيرادات العامة	– تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية
إصلاحات الإنفاق العام	– حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات) – تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين – الانتقال بطريقة سلسة من دعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة – خفض الانفاق على استيراد المواد الكمالية لمواجهة المصاريف الحكومية – وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف – الإسراع في وتيرة رقمنة قطاع التجارة والجمارك لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة
إصلاحات إدارة الدين العام	– إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة) – تطوير وتنشيط سوق السندات

المصدر: بنك الجزائر، صندوق النقد العربي: استبيات تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، الجزائر، أفريل 2021.

3. أثر جائحة كورونا على الأسعار المحلية (مؤشر التضخم) 2021–2022

شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاع في معدل التضخم بحوالي 2.42% لسنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019 والذي جاء كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، الملابس، الأثاث، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن. حيث بلغ معدل التضخم في شهر جانفي من 2021 ب 4.23%[7].

وبالنسبة لكل من سنة 2021 و2022 من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نسبة 2.9% خلال عام 2021 وحوالي 3.4% خلال 2022، وذلك راجع لأثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، وكذلك مدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر.

4. أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي والتجاري للجزائر

كما سبق وذكرنا أن الجزائر تعتمد على عوائد المحروقات وأن من أهم زبائنها الأوروبية والعالمية تعتبر من بين الدول الأكثر تضررا من هذا الوباء الامر الذي ساق الجزائر نحو وضعية صعبة حيث أن تدهور أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض الحاد في عائدات التصدير ب 51% والذي بدوره سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري ب 18.2% من إجمالي الناتج المحلي، ورغم الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي ستنخفض الاحتياطات إلى 24.2% مليار دولار سنة 2020.

وعليه ترتب على الجزائر خسائر كبيرة في قطاع التجارة ومن بين القطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة. كما أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات من بينهم:

- معرض البيئة الطاقة المتجددة الدولي.
- المعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون.

- المعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة (Lift Expo).
- والألعاب المغاربية الكوميدية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة.
- معرض باتيماتيك (Batimatec) للفاعلين في مجال المركبات الصناعية.

كما سجلت كذلك ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية نتيجة لانتشار الهلع والخوف بين المواطنين والتسارع لاقتنائها للحيطة من الأوضاع التي يمكن حدوثها في ضل هذه الأزمة ومن بين المنتجات التي مسها هذا الارتفاع الخضر والفواكه ومنتوج القمح الصلب والدقيق اللذان سجلا نقصا في معظم المحلات التجارية والسوبر ماركت عبر الوطن.

والقطاع الصناعي هو الآخر يعتمد بدرجة أولى على الخارج ومن بين أهم مورديها الصين التي توفر لها المواد الأولية كالحديد والألومنيوم، المعدات الطبية والصيدلانية، السيارات ...إلخ لذا عرف القطاع الصناعي للجزائر انخفاض بنسبة 6.7% في بداية سنة 2020 بالمقارنة ب 2019 نتيجة الحد من الاستيراد والتعاملات الخارجية تطبيقا للإجراءات الوقائية.

كما عرفت هذه الفترة أزمة نقص في السيولة المالية لدى المؤسسات المالية في الجزائر الذي يعود لتزايد الطلب على النقود من طرف المواطنين حيث تسبب في تراجع السيولة لدى بريد الجزائر بحوالي 15% في الربع الثاني لسنة 2020[8] الأمر الذي يفسر بتخوف الموطنين لطول مدة عدم نشاطهم التي كانت مفروضة من طرف الدولة تطبيقا للحجر الصحي الكامل.

5. أثر جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة

سجلت وزارة المالية الجزائرية خسائر في هذا القطاع التي بلغت 620 مليون دولار جراء تفشي فيروس كورونا وتمثلت فيما يلي:

الجدول رقم (09): أهم الأرقام المتعلقة بالخسائر الاقتصادية لقطاع النقل

القطاع	الفترة	الخسائر	السبب
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	20 مارس إلى 29 أفريل 2020	– 288 مليون دج في مجال المسافرين – 72 مليون دج في مجال نقل البضائع – 106 مليون دج للأعباء الاستثنائية لتغطية وسائل الوقاية	نتيجة تعليق 280 رحلة يوميا أي 4.9 مليون مسافر
الخطوط الجوية الجزائرية	18 مارس إلى 30 أفريل 2020	– 31.16 مليار دج	نتيجة إلغاء 4375 رحلة الذي يمثل 1.07 مليون مقعد
مجمع النقل البري للمسافرين (ترانستيف)	نهاية أفريل	– 1.32 مليار دج	نتيجة التوقف التام لنشاط النقل (الحافلات– الترامواي– المترو– النقل بالكابل– نشاط محطات الحافلات)
مجمع "غاتما"	نهاية مايو	– 792.84 مليون دج في مجال نقل المسافرين – 326.25 مليون دج في مجال خدمة شحن السفن – 95 مليون دج في مجال خدمة الدعم السفن الأجنبية – 80 مليون دج في مجال خدمة دعم السفن الأجنبية لنقل الحاويات والبضائع – 156 مليون دج في مجال الحد الأدنى من الخدمة المفروضة على العمال ورشات الصيانة	– نتيجة توقف جميع سفن نقل المسافرين – خفض خدمة الشحن عبر السفن – استمرارية خدمة الدعم الأجنبية للسفن – ضمان الحد الأدنى للعمال في ورشات الصيانة
مجمع خدمات الموانئ "سيربور"	2020	– 378.19 مليون دج في رقم الأعمال	بسبب توقف معظم أنشطة النقل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تقرير اللجنة الوزارية المشتركة

من خلال ما سبق تم تسجيل تراجع إيرادات قطاع الطيران في الجزائر بحوالي 0.8 مليار دولار، الذي خفض من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.1 مليار دولار راجع للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية المتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية والخارجية[9]. وفيما يخص قطاع السياحة تمثلت الخسائر المسجلة على النحو التالي:

الجدول رقم (10): الخسائر المسجلة في قطاع السياحة (الوحدة: دج)

القطاع	الخسائر
الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر	27.3 مليار دج في رقم الأعمال بسبب توقف النشاط
مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه	2.7 مليار دج شهريا
الديوان الوطني الجزائري للسياحة	87.6 مليون دج شهريا
الوكالة الوطنية لتنمية السياحة	31.56 مليون دج شهريا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات نشرة الأخبار للإذاعة الجزائرية 2020

ولمواجهة هذا الموقف الصعب الذي تواجهه الجزائر من جراء تفشي فيروس كورونا ومحاولة الحد أو تخفيف آثارها على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات من خلال تكريس مبالغ مالية من أجل توفير الأجهزة اللازمة لتحقيق الوقاية من هذا الفيروس كالأقنعة الواقية والسوائل المعقمة ... وغيرها من الوسائل الأخرى. وتمثلت الإجراءات المطبق في نقاط التالية:

- قامت الجزائر بتطبيق الحجر الصحي الكلي على كل التراب الوطني مع منع كل أنواع التجمعات وذلك بعد إجلاء المواطنين.
- تعليق الدراسة وجميع الأنشطة الغير ضرورية مع منح عطلة مدفوعة الأجر ل50% من العمال للمؤسسة التي لا تعتبر وظائفهم أساسية لاستمرار الخدمة[10] مع إعطاء أولوية ل: (النساء الحوامل– أمهات أولاد صغار أقل من 14 سنة– العمال دوى الأمراض المزمنة.....إلخ).
- تأجيل العطل لجميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات وتضامنها لمواجهة الأزمة الصحية.
- تقديم تسهيلات جمركية وضريبية في معظم المجالات وخاصة فيما يخص التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية التي تتماشى مع الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الوطن.
- تعليق كل الرحلات الجوية الخارجية والداخلية مع تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية.
- تعليق النشاطات الغير ضرورية وتقييد الممارسات التجارية من خلال غلق كل المحلات التي توفر خدمات غير ضرورية كقاعات الحلاقة، قاعات الحفلات، قاعات المرطبات والحلويات، تجارة الأواني، تجارة الأقمشة والأثاث المنزلي والمكتبي ...إلخ.
- منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا[11] كأصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا.
- وفي المجال السياسة النقدية قرر البنك الجزائري من تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 10% إلى 08% كما قرر تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية[12].

خاتمة:

تبحث الجزائر كغيرها من دول العالم حاليا على ضرورة وحتمية سلك طريق التنمية المستدامة وذلك شاملا جميع أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وحتى الفكرية ورغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها من خلال السياسات المنتهجة إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات في هذا المجال ومن أبرز تحدياتها البحث عن كيفية تحقيق التنوع الاقتصادي لفكها من التبعية التي حصرت نفسها بها ومع الأزمة الصحية العالمية التي تمر عليها هذه الفترة (2020-2021) من جراء تفشي فيروس كورونا لم يسهل الأمر عليها لكنه أظهر جوانب القصور

في السياسات التنموية المنتهجة وبالرغم مما يمكن توقعه ورغم النتائج السلبية للمؤشرات الاقتصادية في فترة الأزمة فالجزائر كانت من بين الدول الأكثر سيطرة على هذا الوباء نتيجة فعاليتها في تطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية منه والحد من انتشاره.

نتائج الدراسة:

– إن توفر مؤشرات قياس التنمية المستدامة وبالخصوص المؤشرات الاقتصادية عزز من طموح الدول النامية إلى البحث عن تحقيق نتائج اقتصادية مرضية ومنها الجزائر التي حققت بعض النتائج الإيجابية في هذا المجال الذي تبين في استقرار بعض المؤشرات وخاصة الاقتصادية منها في السنوات الأخيرة حتى وقت أزمة جائحة كورونا التي غيرت الموازين كلها.

– لازال اقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على مورد واحد وهو النفط الذي تبين وبشكل كبير خلال الأزمة الصحية التي تمر عليها الجزائر لتفشي فيروس كورونا حيث كان تأثيرها شديد على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية الطبية.

– يمكن اعتبار أن الجزائر نجحت في عملية السيطرة على الوضع الذي ساد خلال فترة الأزمة الصحية بالمقارنة بالدول الأخرى وذلك نتيجة الإجراءات والتدابير الاحترازية التي طبقتها ضد هذا الفيروس لمنع انتشاره الأمر الذي تسبب في بعض التداعيات الاقتصادية السلبية إلا أن الجزائر أولت أهمية كبرى لحفاظ على الإنسان كونه رأس مال اجتماعي وهو الأساس.

– بعدما تراجع الميزان التجاري بسبب ارتفاع الاستيراد وانخفاض صادرات الجزائر في السنوات الأخيرة زاد تذبذبا خلال الأزمة الصحية خاصة وأن الدولة الجزائرية أمرت بالحد من الاستيراد باعتبار أن أغلبها مستوردة من الصين المتضررة من هذا الوباء.

– زيادة معدلات البطالة خاصة في السنوات الأخيرة الأمر الذي زاد سوءا في مرحلة الأزمة الصحية خاصة فيما يخص أصحاب التجارة الحرة الذين كانوا مجبرين على تسريح معظم موظفيهم بسبب توقف النشاط الراجع للتدابير الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا المطبقة من طرف الدولة.

– غياب الاستراتيجيات البعيدة المدى لتحقيق كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن النتائج المحققة بالنسبة للتوازنات الاقتصادية للجزائر والموضحة بارتفاع مؤشرات البنية الاقتصادية راجعة بالدرجة الأولي لارتفاع إيرادات المحروقات لسنوات الأخيرة السابقة لأزمة كورونا وبعد تلقيها صدمة الأزمة الصحية تأثرت معظم المؤشرات لتراجع إيرادات النفط بسبب انخفاض سعر البرميل الأمر الذي يؤكد التبعية ونقص في التنوع الاقتصادي.

– ملاحظة فتح مواقع أو منصات للشراء مع توفير خدمة التوصيل لكثير من المحلات التجارية في ظل أزمة كورونا كحل لاستمرار في نشاطهم التجاري الأمر الذي ساهم في تطوير معظم القطاعات والتوسيع من فئة الزبائن.

التوصيات:

حسب النتائج المستخلصة من هذا البحث لا بد على الجزائر متابعة مجموعة من التوصيات التي تم تلخيصها في النقاط التالية:

– إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة مع إعطاء أهمية لدراسة كيفية استدراك مراحل الأزمات من خلال وضع سياسات وسبل التعامل في فترة الأزمة فمثلا يمكنها إنشاء صندوق مالي وبشري لإدارة الأزمات من أجل تقليل تأثيرها في حالة حدوثها.

– ضرورة الاهتمام بالبيئة وتحسين شبكات الصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب خاصة في المناطق النائية من أجل حماية المواطنين من الأوبئة وتحسبا للأزمات الصحية التي يمكن أن تمس الوطن مستقبلا.

– أخذ العبرة من الأزمة الصحية لتفشي فيروس كورونا من أجل وضع برنامج تنموي فيما يخص التعليم عن بعد "التعليم الإلكتروني" باعتباره من أحسن الخيارات الاستراتيجية في وقت الأزمات مع تشجيع الشراكة بين الجامعات وأصحاب المؤسسات الإنتاجية بغرض خلق مناصب شغل تستجيب لمتطلبات السوق.

– تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال قطاع إنتاجي قائم على التنويع للخروج من التبعية الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الصناعي، السياحي والاتصال مع توفير الدعم اللازم لقطاع الزراعة من أجل تزويد الأسواق الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في وقت الأزمات.

– الاهتمام بالجانب الإيكولوجي وتفعيل قطاع السياحة من أجل خلق مصدر دخل جديد.

– لا بد من إتباع الطريق الذي تبناه البعض من التجار في مجال البيع من خلال فتحهم منصات تسمح باقتناء الكثير من السلع وحتى بعض الخدمات عبر مواقع التواصل كحل لفترة الأزمة فمن الواجب أن يكون مثل هذا النوع من التقدم الذي يعتبر حلا من بين الحلول الممكن أن تنتهجها الدولة في فترة الأزمات.

قائمة المراجع:

[1]فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية–دراسة حالة الجزائر–، دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، 2011–2012، ص284.

[2]وليد لطرش ومحمد بوخاري، مقال بعنوان: أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص115.

[3] طلال عباسي ولعربي يخلف والربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، ملتقى وطني: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019، جامعة سوق أهراس، ص 26.

[4]خنفري خيضر وبورنيسة مريم، واقع التنمية المستدامة في الجزائر حسب التقارير الدولية والعربية لسنة 2016، مجلة المستقبل الاقتصادي، 2016، ص170.

[5]محمد بوحجلة، مقال بعنوان: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000–2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص89.

[6]الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر http://covid19.sante.gov.dz/carte .

[7]الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الإستهلاك، الجزائر، ديسمبر 2020.

[8]كحال حمزة، أزمة سيولة تعصب بالجزائر، العربي الجديد، الاقتباس من الموقع https://www.alaraby.co.uk .

[9]هبة عبد المنعم، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، 2020، ص6.

[10]المرسوم التنفيذي رقم 20–69، المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، ص7.

[11] المرسوم التنفيذي رقم 20–140، المؤرخ في 20 أفريل 2020، والمتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها والمجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، ص4.

[12]بنك الجزائر، الإجراءات المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا، لجنة عمليات السياسة النقدية: بيان صحفي 10 مارس 2020.